التطورات النقدية والمصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م

إعداد

إدارة الأبحاث الاقتصادية

شوال ١٤٣٥هـ أغسطس ٢٠١٤م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣

١-١ عرض النقود ٣

١-٢ القاعدة النقدية ٤

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤

١-٤ الأصول الاحتياطية ٥

ثانياً: السياسة النقدية ٧

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٨

٣-١ الودائع المصرفية ٨

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٩

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٩

٣-٤ مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام ١٠

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١٢

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١٣

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٤

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٥

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٦

خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٧

سادساً: صناديق الاستثمار ١٨

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٩

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٤م ٢٠

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٤م ٢١

أولاً: التطورات النقدية:

١-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١,٦ في المئة (٢٦,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٤٧,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٩ في المئة (٧٥,٥ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نمواً سنوياً نسبته ١٢,٣ في المئة (١٨٠,٦ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

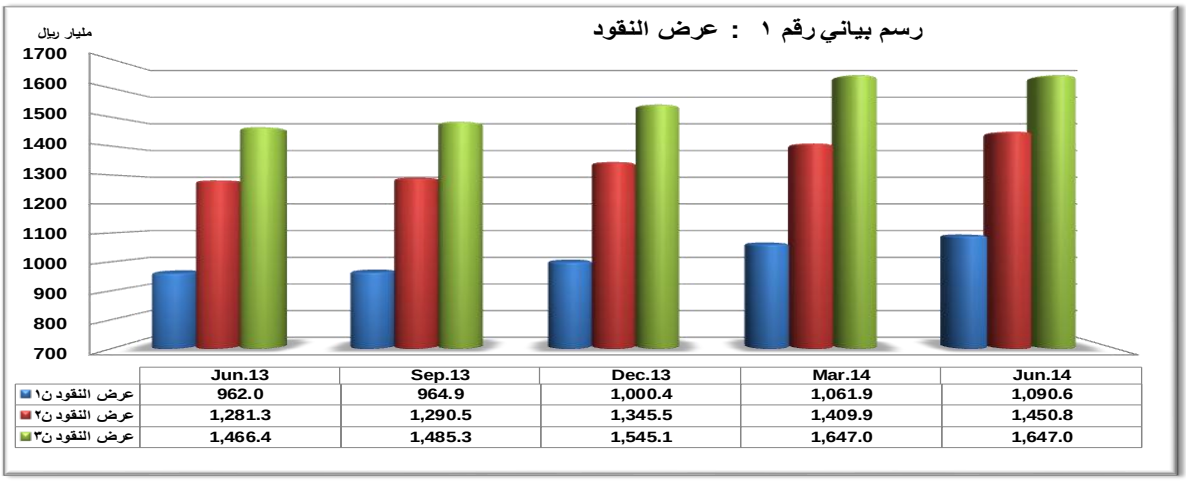

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
عرض النقود ن١	962.0	964.9	1,000.4	1,061.9	1,090.6
عرض النقود ن٢	1,281.3	1,290.5	1,345.5	1,409.9	1,450.8
عرض النقود ن٣	1,466.4	1,485.3	1,545.1	1,647.0	1,647.0

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٢,٧ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٩٠,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٦٦,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة (٦١,٤ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٤ في المئة (١٢٨,٦ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣,٠ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٥٠,٨ مليار ريال أو ما نسبته ٨٨,١ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٨ في المئة (٦٤,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٢ في المئة (١٦٩,٤ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٧,٢ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٤,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٥,٥ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٢ في المئة (٢٧,٤ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف ارتفع بنسبة ٣,٣ في المئة (٤,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٣,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,١ في المئة (١٢,٦ مليار ريال).

وانخفضت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٨,٠ في المئة (٣٢,٠ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٣١ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٦ في المئة (١٠,٢ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ٨,٨ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٧,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٠ في المئة (١,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,١ في المئة (٤,٥ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٨ في المئة (٢٠,٤ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٥١,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٢ في المئة (٣١,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,١ في المئة (٢٠٥,٧ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٠,٧ في المئة (١٩,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٣٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (٢٩,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٩ في المئة (٢٠١,١ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

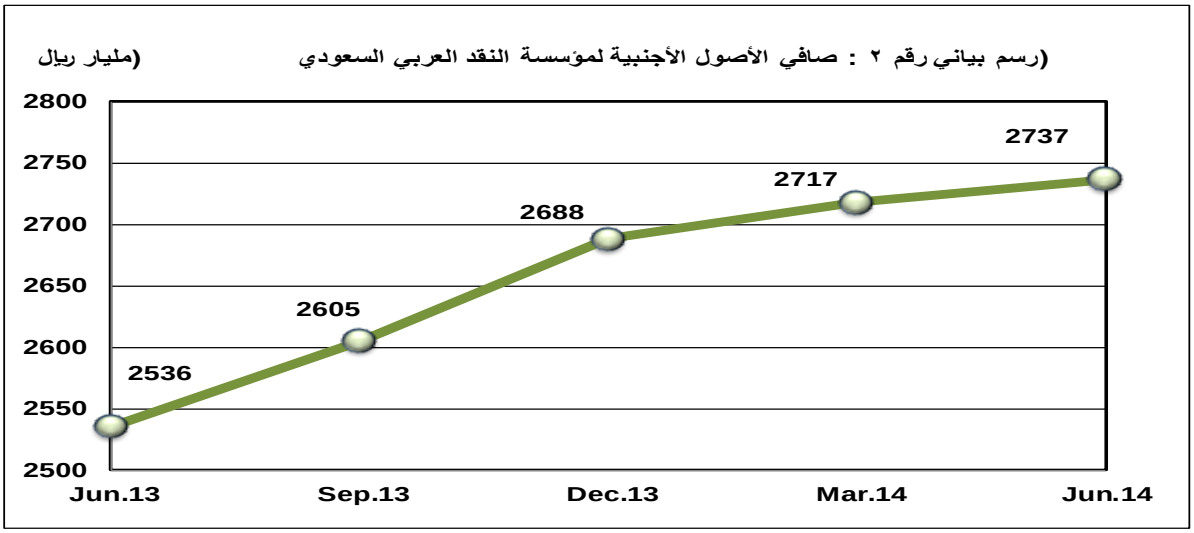

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٨,٥ في المئة (٠,٦ مليار ريال) ليبلغ ٧,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٩ في المئة (٠,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤٣,٨ في المئة (٢,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م.

١-٤ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة (١٩,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٧٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (٣٠,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٩ في المئة (١٧٩,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م (رسم بياني رقم ٣).

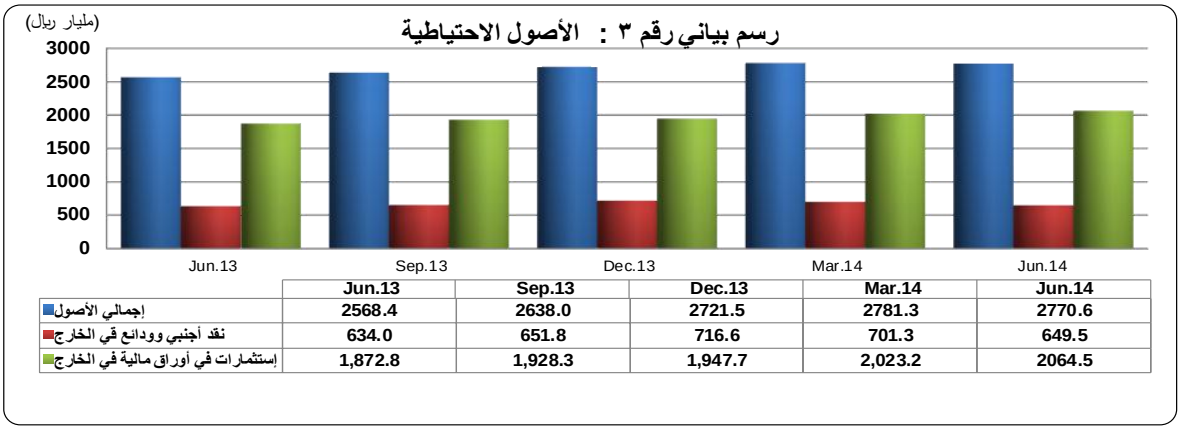

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
إجمالي الأصول	2568.4	2638.0	2721.5	2781.3	2770.6
نقد أجنبي وودائع في الخارج	634.0	651.8	716.6	701.3	649.5
إستثمارات في أوراق مالية في الخارج	1,872.8	1,928.3	1,947.7	2,023.2	2064.5

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال) ليبلغ ١٨,٦ مليار ريال، وحققت الودائع في الخارج انخفاضاً نسبته ٤,٠ في المئة (٢٧,٠ مليار ريال) لتبلغ ٦٤٩,٥ مليار ريال، في حين ارتفعت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ٢,٣ في المئة (٤٦,٦ مليار ريال) لتبلغ ٢٠٦٤,٥ مليار ريال. كما ارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٠,٠٣ في المئة (٠,٠١ مليار ريال) ليبلغ ٣٦,٣ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد تبنت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع السابق وهي الإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢,٠ في المئة، كذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١٢٧ مليون ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م مقابل ١١٩ مليون ريال في الربع السابق.

وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها نحو٧٩,٣ مليون ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ ٩٣,٧ مليون ريال في الربع السابق. كما أبقت المؤسسة على نسبة الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio) على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

ولتشجيع المصارف المحلية على التوسع في الإقراض، أستمرت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات الخزينة على أساس٨٠,٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند ٩ مليار ريال.

واستقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م عند ٠,٩٥ في المئة، وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور(لصالح الريال) ٧٣ نقطة أساس في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م مقابل ٧٢ نقطة أساس في نهاية الربع السابق.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي:

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١,٥ في المئة (٢١,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٩٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٧٢,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٧ في المئة (١٦٨,٠ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٨ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

رسم بياني رقم ٤ :الودائع المصرفية حسب النوع

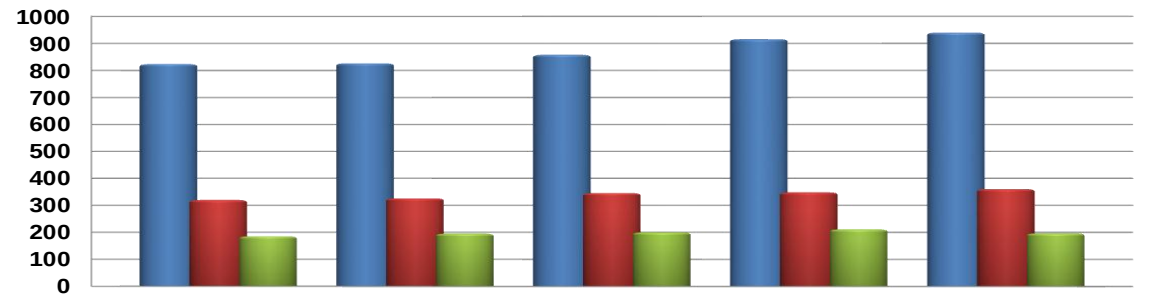

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
الودائع تحت الطلب	823.1	825.8	857.3	915.2	939.1
الودائع الزمنية والإدخارية	319.4	325.6	345.0	348.0	360.2
الودائع الأخرى شبه النقدية	185.0	194.7	199.7	210.8	196.2

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٢,٦ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٣٩,١ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (٥٧,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,١ في المئة (١١٥,٩ مليار ريال). كما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,٥ في المئة (١٢,٢ مليار ريال) لتبلغ ٣٦٠,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٨ في المئة (٤٠,٨ مليار ريال). في حين انخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٦,٩ في المئة (١٤,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٩٦,٢ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٦ في المئة (١١,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,١ في المئة (١١,٢ مليار ريال).

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حوالي ٢٠٣١,٧ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة (٤١,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٩٧,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٤ في المئة (٢٢٤,١ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ١,٥ في المئة (٣,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٢٥,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٤ في المئة (١٧,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٢ في المئة (١١,٠ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١١,١ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٥ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

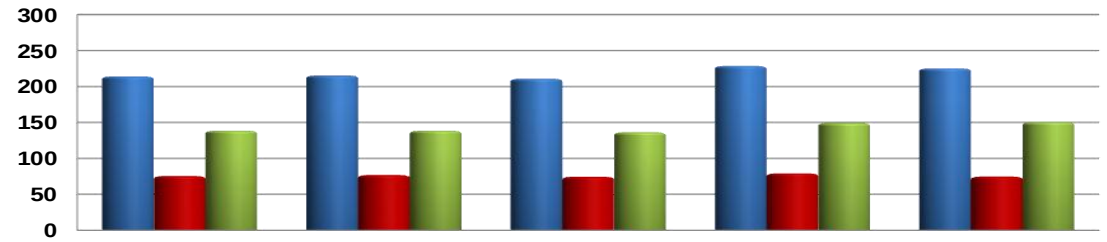

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
الأصول الأجنبية	213.9	215.3	210.7	228.4	225
المطلوبات الأجنبية	75.4	76.8	74.4	79.1	75
صافي الأصول الأجنبية	138.5	138.5	136.3	149.3	150

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ٥,٦ في المئة (٤,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٧٥,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٤ في المئة (٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٩ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٣,٧ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٤,٠ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٦ في المئة (٠,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٥٠,٢ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٦ في المئة (١٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,٢ في المئة (٥٢,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٣١٤,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (٤٤,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نسبته ١٢,٤ في المئة (١٤٤,٨ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٨٨,٠ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٨٦,٠ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,٢ في المئة (٤٨,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٢١٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (٤٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نسبته ١٢,٣ في المئة (١٣٣,٢ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نحو ٨١,٣ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٩,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٩,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٣ في المئة (١١,٦ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حوالي ٦,٦ في المئة مقارنة بنسبة ٦,٥ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

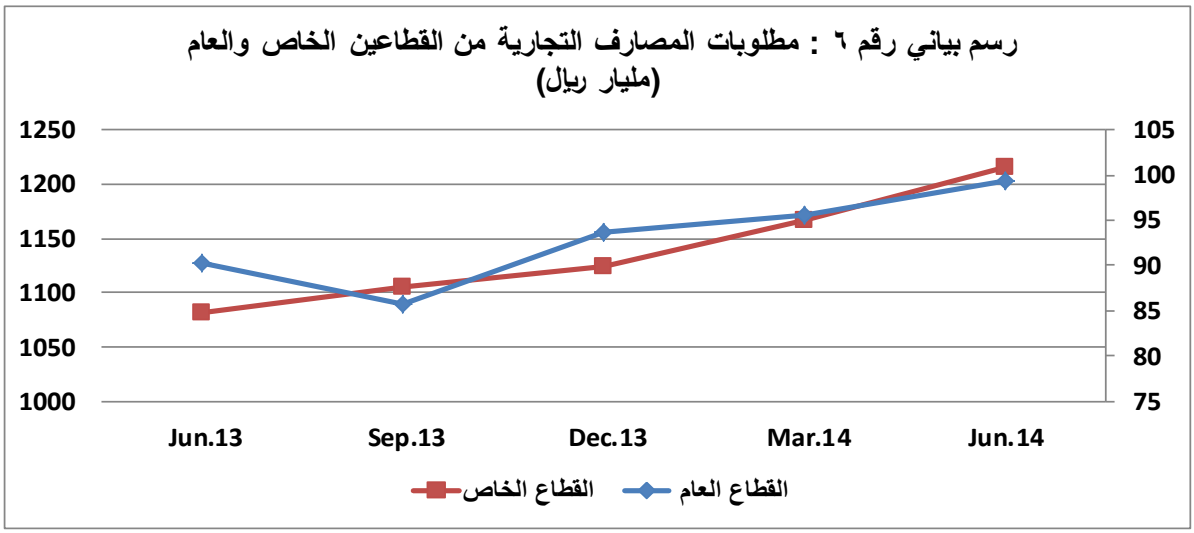

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ٦,٢ في المئة (٣٧,٤ مليار ريال) ليبلغ ٦٤٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٠١ في المئة (٠,٠٣ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٥,٤ في المئة (١١,٦ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (١,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,٠٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٤٤,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٨ في المئة (٣٩,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,٢ في المئة (٤٩,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢١٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة (٤١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٨ في المئة (١٢٨,٢ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٢٧,١ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١٥,٠ في المئة (٥,٢ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٩,٢ في المئة (١,١ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٧,٦ في المئة (٤,٨ مليار ريال)، ولقطاع التجارة

بنسبة ٥,٤ في المئة (١٢,٤ مليار ريال)، وللقطاع العام وشبه العام بنسبة ٥,٣ في المئة (٢,٤ مليار ريال)، ولقطاعات أخرى بنسبة ٤,٠ في المئة (١٨,١ مليار ريال)

ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ١,٦ في المئة (٢,٣ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال). وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة ٣,٩ في المئة (١,٢ مليار ريال) ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٠,٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٦ في المئة (٤,٠ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٤,٣ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٤ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حوالي ١٧,٠ في المئة، مقارنة بنسبة ١٧,٥ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٧ في المئة (٢٢,٥ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حوالي ١٠,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠,٣ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وحققت ارتفاعاً نسبته ١٠,١ في المئة (١,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٣م.

وفي نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٨٦٠ فرعاً، أي بزيادة قدرها ٢٦ فرعاً مقارنة بالربع السابق، وحقق عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٠ في المئة (١٣٨ فرعاً) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٣ في المئة (٢٢,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٥٧,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٥,٠ في المئة (١٢٧,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً نسبته ١٦,٣ في المئة (١٣٤,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من العملاء بنسبة ٣٤,١ في المئة (٢٨,٢ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٦,٢ في المئة (٩,٥ مليار ريال). في المقابل انخفضت المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٣٩,٨ في المئة (٢٨,٩ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٦,٩ في المئة (٣١,١ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال)

(رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع اجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٥ في المئة (٣٠,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨٩١,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٤ في المئة (٧٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,١ في المئة (١٢٣,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ١٩,٤ في المئة (٢٣,٦ مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٥,٤ في المئة (٠,٢ مليار ريال) والمبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٢,٢ في المئة (٩,٢ مليار ريال). وفي

المقابل انخفضت مبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٤٤,٨ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، والمبيعات للصـيارفة بنسبة ٥,٧ في المئة (٠,١ مليار ريال) والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ١,٥ في المئة (٣,١ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

رسم بياني رقم ٧ : مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

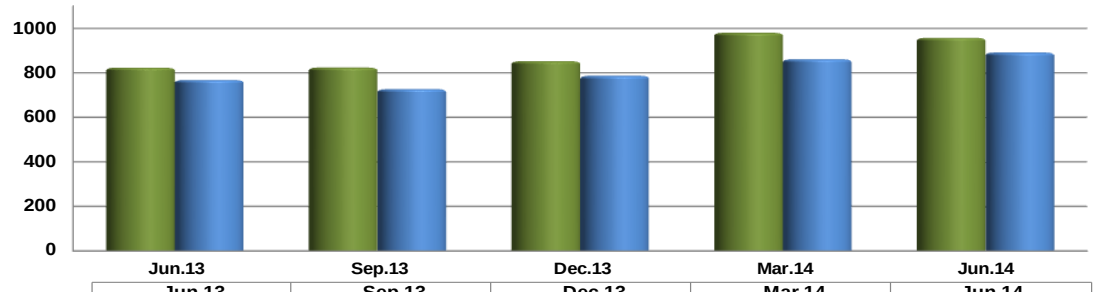

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
مشتريات	823.1	823.5	852.3	979.8	957.1
مبيعات	767.5	726.6	786.7	861	891.3

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل ارتفاعاً خـلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نسبته ١٢,٣ في المئة (٦,٨ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٦٢,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٤ في المئة (٤,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً نسبته ١,٩ في المئة (١,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاع التمويل لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٤٦,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٤٢,٩ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ١٨,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ١٨,٤ في المئة (١,٩ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ١٠,٠ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولواردات المواد الغذائية بنسبة ٦,٠ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ٤,٤ في المئة (١,١ مليار ريال).

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات ارتفاعاً نسبته ٤,٣ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٥٢,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ٨,٦ في المئة (٤,٢ مليار

ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. حيث ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٣٥,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٢٣,٣ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ١٠,٤ في المئة (٢,١ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات المواد الغذائية بنسبة ١٥,٠ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ١٠,٨ في المئة (٠,٢ مليار ريال) ولواردات السيارات بنسبة ٤,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ١,٤ في المئة (٠,١ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٨).

رسم بياني رقم ٨ : واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

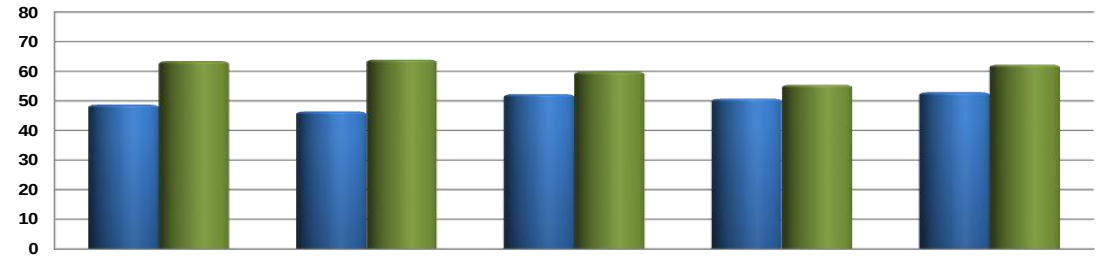

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	48.7	46.4	52.2	50.7	52.9
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	63.4	63.9	59.8	55.4	62.2

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة انخفاضاً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٣,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٧,٣ في المئة (٦,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً نسبته ١٣,٢ في المئة (٥,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاع تمويل كل من صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ٦٥٠,٨ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وتمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ٦٧,٤ في المئة (١,١ مليار ريال)، في حين انخفض تمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ٤,٧ في المئة (١,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع تمويل الصادرات إلى دول أمريكا

الشمالية بنسبة ١١٠,٠ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال)، وإلى الدول العربية بنسبة ٢٦,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٠,٥ في المئة (٠,١ مليار ريال). وفي المقابل انخفض تمويل الصادرات إلى دول أوربا الغربية بنسبة ٤٨,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وإلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٢١,٨ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ١٣,٨ في المئة (٠,١ مليار ريال)، وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ١,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال).

رسم بياني رقم ٩ : صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

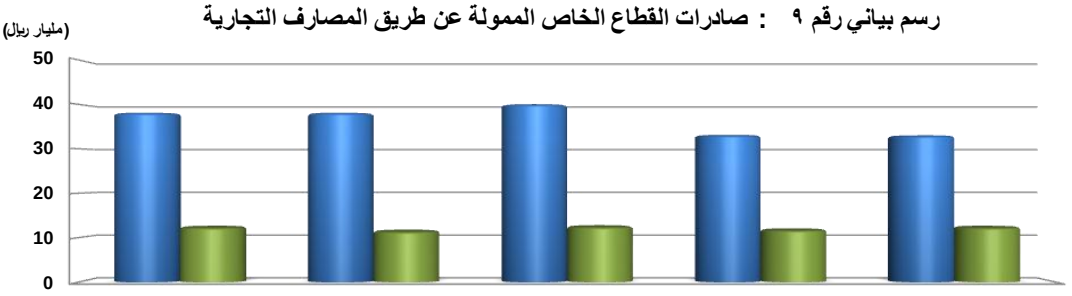

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
الاعتمادات المفتوحة	38.1	38.1	40.0	33.1	33.0
الاعتمادات المسددة	12.4	11.5	12.5	11.8	12.4

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٦ في المئة (١,٣ مليار ريال) لتبلغ ١٤,٢ مليار ريال (أي ما يعادل ٣,٨ مليار دولار أمريكي تقريباً)، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٣,٧ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,٥ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٤ مليار ريال أي بارتفاع نسبته ١٤,١ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٢,٨ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٠,٥ في المئة عن الربع السابق.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ما يقارب ٣٨٩ مليون عملية بإجمالي

سحوبات نقدية قدرها ١٨٥,٠ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م نحو ٩١,٨ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٥,٠ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٤,٧ ألف جهاز بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٩,٦ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م حوالي ١٢١,٦ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٤م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٨ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٤٢,٣ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٦ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٦٩,٠ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ٢١٥,٦ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٧٣,٣ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٤ في المئة ليبلغ ٩٥١٣,٠٢ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٦,٩ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢١,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٢٠,٩ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٥٦,٨ في المئة في الربع السابق. كما حقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً نسبته ٣٤,٣ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٣م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣٩,٨ في المئة لتبلغ نحو ٦٥٤,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥٩,٠ في المئة في الربع السابق، كما سجلت ارتفاعاً نسبته ٦٦,٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٠ في المئة لتبلغ ١٩٤٥ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٩,٨ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً نسبته ٣٠,٠ في المئة مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٣م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣٧,٨ في المئة

ليبلغ حوالي ١٠,٧ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٩,٥ في المئة في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً نسبته ٢٦,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١٠).

رسم بياني رقم ١٠ : مؤشر سوق الأسهم

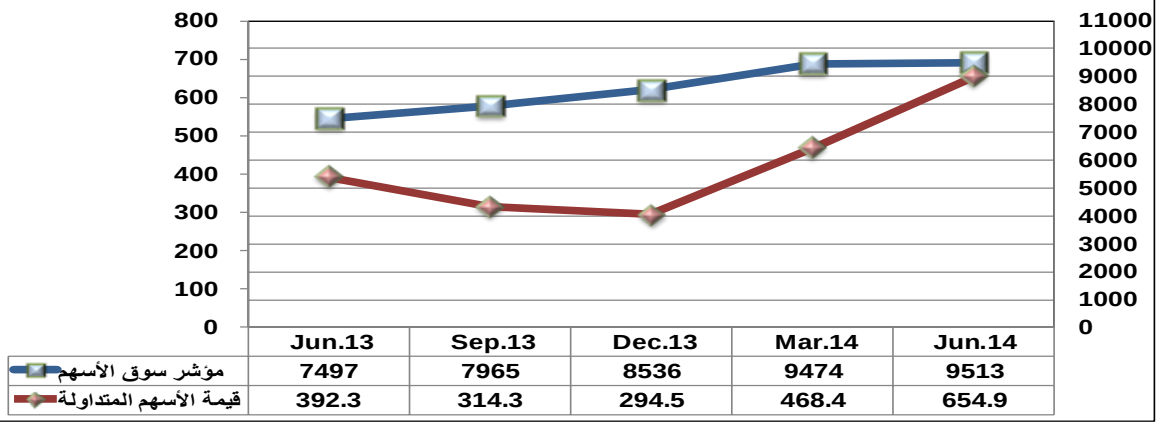

	Jun.13	Sep.13	Dec.13	Mar.14	Jun.14
مؤشر سوق الأسهم	7497	7965	8536	9474	9513
قيمة الأسهم المتداولة	392.3	314.3	294.5	468.4	654.9

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٩ في المئة (٧,٥ مليار ريال) ليبلغ ١١٥,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٥,٢ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ١٥,٧ في المئة (١٥,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ٥,٥ في المئة (٤,٩ مليار ريال) في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م ليبلغ ٩٣,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٦ في المئة (٧,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً نسبته ٢٠,٤ في المئة (١٥,٩ مليار ريال)مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٣م، وسجلت الأصول الأجنبية ارتفاعاً نسبته ١٣,٣ في المئة (٢,٦ مليار ريال) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م لتبلغ ٢٢,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٦ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت انخفاضاً طفيفاً نسبته ٠,٨ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٩ في المئة (٢٢٨٦ مشترك) ليبلغ ٢٥٤,١ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة (١٦٧٠ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٤,٣ في المئة (١١٣٥٨ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٣,٧ في المئة (٩ صناديق) ليبلغ ٢٤٩ صندوقاً في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م، مقارنة مع ٢٤٠ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٣,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٧١,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٩ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م، فقد ارتفع بنسبة ٤٢,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٠,٠ في المئة (٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣١,١ في المئة. كما ارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣٤,٦ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٩٠,٠ في المئة (٣,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١٨,٦ في المئة. وارتفع صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧٤,٨ في المئة (١,٣ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٧٧,٣ في المئة (٦,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٤,١ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٢٠٠,٩ في المئة (١,٦ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٣٣,١ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٩٤,٠ في المئة (٢,٥ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٩,٤

في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٦٩,٢ في المئة (٠,١٤ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة (٠,٠١ مليار ريال) في الربع السابق. وارتفعت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٥,٧ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١١,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧,٨ في المئة (٠,٣ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٤ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة للبنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ١٦٣,٧ في المئة (٢,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٥٥,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، ولصندوق التنمية الصناعية بنسبة ٩,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١٩,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق، ولصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٠١,٦ في المئة (٠,١ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥٣,١ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، ولصندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٢,٨ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤٥,٨ في المئة (٢,٧ مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل انخفض حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية العقارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٤,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٥٧,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م أبرزها :

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٩٥٠١٨ وتاريخ ١٤٣٥/٠٧/٢٢هـ بشأن وثيقة لجنة بازل المتعلقة بالرقابة المصرفية حول متطلبات رأس المال لانكشافات المصارف على أطراف مقابلة مركزية الصادرة في شهر أبريل من عام ٢٠١٤م.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٩٥٠٢١ وتاريخ ١٤٣٥/٠٧/٢٢هـ بشأن وثيقة لجنة بازل المتعلقة بالرقابة المصرفية حول الأسلوب الموحد لقياس انكشافات مخاطر ائتمان الأطراف المقابلة الصادرة في شهر مارس من ٢٠١٤م.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٤م الموافق ١٤٣٥/٠٦/١٤هـ بالموافقة على إنشاء مركز باسم " المركز السعودي للتحكيم التجاري " تحت مظلة مجلس الغرف التجارية والصناعية للإشراف على إجراءات التحكيم في المنازعات التجارية والمدنية ذات الصلة وفق ما تقتضي به الأنظمة المرعية والمبادئ القضائية التجارية والمدنية المستقرة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٤م الموافق ١٤٣٥/٠٦/١٤هـ بالموافقة على نظام نقل معلومات المتعاملين مع المنشآت الخاصة إلكترونياً إلى مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية (نظام شموس الأمني).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٨م الموافق ١٤٣٥/٠٦/٢٨هـ بالموافقة على تنظيم إداري لديوان وزارة العمل، وهيكل تنظيمي لفروع الوزارة في المناطق ومكاتب العمل في المحافظات.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٠٥/٠٥/ ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٠٧/٠٦هـ بالموافقة على أن تعامل المبالغ المتحصلة من الغرامات أو من قيمة البضائع أو وسائط النقل التي ضبطها موظفو مصلحة الجمارك العامة التي تحكم فيها المحكمة المختصة في جرائم تهريب الأسلحة والذخائر وفقاً لما تقرر في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٠٥/١٩/ ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٠٧/٢٠هـ بالموافقة على مشروع النقل العام في الدمام والقطيف، وتكليف أمانة الشرقية بتأسيس شركة خاصة للمشروع.
- صدور الموافقة الملكية بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/١٩م الموافق ١٤٣٥/٠٧/٢٠هـ على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- صدور الأمر الملكي بتاريخ ٠٥/١٩/ ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٠٧/٢٠هـ بالموافقة على خطة خمسية لدعم مشروع تطوير التعليم العام بتكلفة ٨٠ مليار ريال.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٠٥/٢٦/ ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٠٧/٢٧هـ بالموافقة على تنظيم جمعيات مرافق الإيواء السياحي والمرشدين السياحيين والسفر والسياحة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/١٦م الموافق ١٤٣٥/٠٨/١٨هـ بالموافقة على طرح مشروع النقل العام بمدينة مكة المكرمة واستثناؤه من المنافسة العامة، على أن تقوم شركة قطارات مكة للنقل العام بإدارة تنفيذ المشروع.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٣م الموافق ١٤٣٥/٠٨/٢٥هـ بالموافقة على نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني.